

ظهور ونمو زعامة مفتي القدس الحاج محمد أمين الحسيني وعلاقاته السياسية من خلال وثائق وأوراق المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى في فلسطين¹

سميح حمودة*

ترمي هذه الدراسة لإنجاز مهمتين أساسيتين: الأولى، التعريف بوثائق وأوراق المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى في فلسطين، بهدف لفت أنظار الباحثين والمهتمين بالتاريخ الفلسطيني إليها كأحد أهم المصادر الأرشيفية الفلسطينية حول تاريخ فلسطين الحديث، إذ أن هذه الوثائق، وكما سيتبين للقارئ لاحقاً، مصدر مهم لصياغة وبناء ما يمكن اعتباره الرواية الفلسطينية لحقبة الانتداب البريطاني على فلسطين. والمهمة الثانية، القيام من خلال هذه الوثائق بتبيان كيف كان للمجلس الأعلى دوراً أساسياً في ظهور زعامة الحاج أمين الحسيني للحركة الوطنية الفلسطينية واتساع مداها ونمو قوتها، وسأبحث بعد ذلك قضيتين من القضايا المختلف عليها حول سيرة ونشاطات الحاج أمين خلال السنوات ١٩٢١ إلى تشرين الأول ١٩٣٧، الأولى حقيقة علاقته بحكومة الانتداب البريطاني، والثانية علاقته بالحركة الثورية التي أسسها وقادها الشيخ عز الدين القسام.

سأقوم في هذا الإطار بتوضيح جوانب من الأوضاع الحياتية لمسلمي فلسطين التي ساهمت في تعزيز مكانة المجلس الإسلامي الأعلى وأدواره الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدينية. سيبين العرض اللاحق لهذه الأوضاع بكل جلاء الآمال التي عقدتها فئات شعبية واسعة وأعضاء عديدون من النخبة الفلسطينية على المجلس ورئيسه، وقد اعتبر هؤلاء المجلس ممثلاً لهم أمام الحكومة البريطانية في فلسطين، ووسيطاً لعرض همومهم ولشرح مطالبهم والسعي لتحقيقها. وأطروحتي الأساسية هنا هي أن الحكومة الإنكليزية في فلسطين في تعاملها مع المجلس ورئيسه ساهمت في، بل وسعت إلى، جعلهما يلعبان دور الوسيط بينها وبين الأغلبية المسلمة في فلسطين، وهذا يأتي في سياق خطتها المستندة إلى التعامل مع الفلسطينيين على أساس أنهم طوائف دينية، تقوم هي بالإشراف عليها وإدارة شؤونها من خلال ممثلين عنها معتمدين لديها ومسؤولين أمامها.

1 تحفظ أوراق المجلس الأعلى حالياً في مؤسسة إحياء التراث الإسلامي التابعة لوزارة الأوقاف الفلسطينية، والواقعة في «أبو ديس» ضمن مبنى كلية الدعوة وأصول الدين.

* سميح حمودة: محاضر في جامعة بيرزيت.

ولقد لعب المفتي هذا الدور ونأى بنفسه منذ توليه منصب الإفتاء، بمساعدة شخصية مباشرة من هربرت صمويل، المندوب السامي البريطاني، عام ١٩٢١، عن أي عمل ثوري، أو عمل يحمل صفة التحدي للحكومة. لذا كان المجلس إلى جانب دوره الوطني الواضح سبباً في ميوعة الحركة الوطنية ومهادنتها للإنكليز.²

ورغم أن تركيزي هنا خلال استعراض وثائق أرشيف المجلس الأعلى سيكون على زعامة الحاج أمين الحسيني خلال جزء من فترة الانتداب البريطاني هذه، إلا أنني أود الإشارة إلى أن الأرشيف يضم وثائق غنية للغاية حول فترة الانتداب بأكملها، وحول أوضاع الفلسطينيين خلال حرب ١٩٤٧-١٩٤٨، كما يضم أيضاً مادة لا بأس بها حول أوضاع الضفة الغربية بعد النكبة مباشرة وخلال الحكم الأردني، أي في الفترة بين أيار (مايو) ١٩٤٨ إلى حزيران (يونيو) ١٩٦٧، والتي آمل أن أخصها بدراسة لاحقة. في القسم الأول من هذه الورقة سأقدم عرضاً توضيحياً للإطار التاريخي العام للمجموعة الضخمة من الأوراق والوثائق التي يضمها أرشيف المجلس، وسأشرح أهميتها، ثم سأقوم في القسم الثاني، ومن خلال استخدام هذه الوثائق، بعرض وإثبات أطروحتي الأساسية المتعلقة بزعامة الحاج أمين الحسيني للحركة الوطنية، وطبيعة علاقاته السياسية.

أوراق المجلس الإسلامي الأعلى

ترك المجلس الإسلامي الأعلى خلال عمله مجموعة كبيرة من الأوراق والمستندات والوثائق المهمة، وهي تنقسم إلى قسمين:

الأول: وثائق عثمانية تعود لفترة حكم العثمانيين لفلسطين منذ عام ١٥١٧م وحتى خروجهم منها عقب الحرب العالمية الأولى (كانون الأول ١٩١٧ م). وهي وثائق تتعلق غالباً بشؤون الأراضي والمدارس والعقارات الوقفية والمقدسات. وهذه الأوراق كانت قد حفظت من قبل الإدارات المختلفة للوقف خلال العهد العثماني، أو جاءت حصيلة لجهد المجلس في جمعها من مصادر مختلفة، كالعائلات المرتبطة بشؤون الوقف، أو بجهد العضو أمين التميمي الذي أرسله المجلس لإستانبول بتركيا عام ١٩٢٩ للبحث عن الوثائق الوقفية والحصول على نسخ منها.

الثاني: وثائق عربية وإنجليزية تعود للفترة الممتدة من تاريخ تأسيس المجلس الإسلامي في آذار ١٩٢١ وحتى حله عام ١٩٥١ من قبل الحكومة الأردنية. وقد أضيف لهذه الوثائق ملفات وزارة الأوقاف الأردنية حتى حرب ١٩٦٧، وملفات أخرى تغطي سنوات لما بعد ذلك. وقد قدر حجم

2 يتفق هذا التحليل مع ما ذهب إليه المجاهد والمؤرخ الفلسطيني الراحل محمد عزة دروزة. وقد شرح هذا الرأي في مواضع عديدة من مذكراته وكتبه.

هذه الوثائق بمليون وثيقة من قبل موظفي مؤسسة إحياء التراث الإسلامي³ الذين قاموا بتنظيفها وتنظيمها وفرزها وتصنيفها.

وجميع هذه الوثائق محفوظة الآن في مؤسسة إحياء التراث الإسلامي بالقدس⁴ والواقعة في مباني كلية الدعوة الإسلامية ب «أبو ديس». والمركز أنشأته دائرة الأوقاف الإسلامية في شهر كانون الثاني ١٩٨٣، فقام بجمع هذه الوثائق من مخازن الأوقاف ونظمها وفهرسها ووضعها في خدمة الباحثين، وفتح بذلك للمهتمين والباحثين في تاريخ فلسطين باب العثور على أوراق مهمة للغاية تجيب على تساؤلات كثيرة وتلقي الضوء على جوانب أخرى غامضة.

تمت فهرسة هذه الوثائق كما كانت محفوظة في ملفاتها الأصلية، أي تم تعريفها كملفات وليس كوثائق منفصلة، فالتصنيف الحالي لها مبني على عملية التصنيف الأصلية التي استحدثت في العهد الأول للمجلس. لهذا السبب لا نجد تفصيلاً بما يضمه كل ملف وإنما نجد عنواناً عاماً للملف نفسه كما أعد مسبقاً من قبل قلم المجلس خلال فترة الانتداب البريطاني، ومن قبل وزارة الأوقاف الأردنية لاحقاً بعد النكبة. وحسب عجاج نويهض⁵، فإنَّ الفضل يعود إليه بتنظيم دائرة سجل للمجلس على الطريقة الحديثة التي تعلمها من نظام حكومة فلسطين، وقد جاء ذلك بعد تعيينه في المجلس كسكرتير عام ١٩٢٢، ولم يكن قد مضى على تأسيس المجلس سوى بضعة أشهر، وكان نويهض قبل تعيينه يعمل موظفاً في دائرة المالية البريطانية في فلسطين، وهي الوظيفة التي شغلها منذ قدومه للبلاد عقب سقوط الحكومة الفيصلية في دمشق، واستمر بها نحو عامين. ويقول نويهض أنه طبق نظام الإضبارة (الملف) على الطريقة المطبقة عند الحكومة الإنجليزية.

كان قسم التراث قد أعد فهرساً شاملاً للملفات، ووعد بفهرسة جزئية تشمل الوثائق جميعها، وهو مشروعٌ ضخم لم يتم تنفيذه، ولا حتى الشروع به، حتى الآن. وتعتمد الفهرسة الحالية على تقسيم الملفات إلى موضوعات عامة تقع ضمنها المباحث التالية: شؤون مالية، شؤون مساجد، شؤون أراض وعقارات وقفية، شؤون مدارس، شؤون موظفين، شؤون دار الأيتام الإسلامية بالقدس، مراسلات المجلس، معاملات مالية، إعانات وصدقات، تقارير الوعاظ المتجولين، شؤون الزوايا والتكايا، شؤون السياحة، شؤون الآثار والمتحف الإسلامي، شؤون التبشير المسيحي البروتستانتي في فلسطين، شؤون المحاكم الشرعية، وشؤون سياسية. وبعض هذه العناوين العامة تتضمن تفريعات وتفصيلات، فالمراسلات مثلاً تشمل فروعاً مختلفة، كالمراسلات مع مدراء الوقف الإسلامي في الألوية والمدن المختلفة (الذين أطلق عليهم لقب مأموري الأوقاف)، ومراسلات المجلس الأعلى مع الحكومة البريطانية، ومراسلاته مع حكومة شرق الأردن، ومع شخصيات سياسية عربية وإسلامية، ومراسلاته الدولية التي شملت قناصل دول عربية كمصر وغير عربية كإيطاليا واليونان وتركيا وغيرها.

3 أنظر: فهرست الوثائق العربية الموجودة في قسم إحياء التراث الإسلامي (بيت المقدس)، نشرة رقم ٧ جزء ٢، والصادرة عن قسم إحياء التراث الإسلامي، دائرة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، القدس، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م، ص ٣.
4 كان المركز يعرف حين كان تابعاً لوزارة الأوقاف الأردنية وقبل إلحاقه بوزارة الأوقاف الفلسطينية بقسم إحياء التراث الإسلامي، ثم تحول لاحقاً إلى مؤسسة إحياء التراث الإسلامي.
5 نويهض، بيان عجاج: مذكرات عجاج نويهض، ستون عاماً مع القافلة العربية، دار الاستقلال، بيروت، ١٩٩٣، ص ٩٨-٩٩.

في الحقيقة أنّ هذه التصنيفات العامّة لا تساعد الباحث كثيراً في العثور على الوثائق التي تلمّزه في بحثه، إذ أن عملية قراءة الملفات نفسها تبين وجود أوراق فيها تتعلق بعدة قضايا وتخدم أكثر من بحث، في حين أن العنوان العام للملف لا يمكن أن يرشد إلى هذه القضايا والأبحاث، وبالتالي فإنّ عملية التصنيف الحالية لا تسعف الباحث الجاد في الحصول على كل أو أغلب الأوراق التي تخدم بحثه، والبديل أنّ عليه أن يقرأ ويراجع أكبر عدد ممكن من الملفات .

وكأمثلة واقعية حول هذه القضية، وجدنا من خلال الدراسة والقراءة المتأنية لعشرات الملفات، والتي استغرقت وقتاً طويلاً، أن الحديث مثلاً عن بيوع الأراضي في فلسطين للشركات اليهودية— الصهيونية ومساعي المجلس الأعلى لوقفها أو الحد منها تتوزع تحت عناوين مختلفة للملفات، فهناك ملفات تحمل عنوان يشير مباشرة لاسم الأرض المتنازع عليها، مثل ملف أراضي عرب النقيعات، و ملف أراضي جبل كنعان بصفد، وهناك ملفات بها أحاديث مفصلة حول هذه القضية، مثل ما يرد في تقارير وخطاب المجلس التي اعتادوا تقديمها بعد زيارتهم للقري والمدن ومضارب البدو في فلسطين، كما أن الموضوع مطروق في مراسلات المجلس مع مأموري الأوقاف ومع الحكومة البريطانية، وفي سجل قرارات المجلس . وفيما يتعلق بموضوع هذه الورقة، وهو دراسة أنشطة الحاج أمين الحسيني السياسية والاجتماعية خلال رئاسته للمجلس، فإننا نجد مادة دسمة عنها ضمن ملفات تحت عناوين عديدة لا تمت أغلبها لهذا الموضوع بصلة، ولا توحى بأن لها علاقةً فيه .

إطار تاريخي

لعب المجلس الإسلامي الأعلى دوراً أساسياً في صراع الشعب الفلسطيني مع الحركة الصهيونية والانتداب البريطاني، فمنذ بداية تأسيسه عام ١٩٢١ في مدينة القدس، وترؤس الحاج محمد أمين الحسيني له، وهو المعبر عن والممثل لمئات آلاف المسلمين الذين خسروا كياناتهم ونظامهم السياسي بعد انهيار حكم الدولة العثمانية . وبالإضافة إلى بقائه منذ تأسيسه، صاحب موقع مركزي في الحركة الوطنية الفلسطينية، واستمراره في لعب دور أساسي فيها حتى صدور قرار الإنجليز بعزل الحسيني من منصبه كرئيس له وللجنة الأوقاف العامّة في أيلول ١٩٣٧، فقد رسّخ من خلال وجوده في القدس زعامة العائلة الحسينية المقدسية للحركة الوطنية لما لا يقل عن عقد ونصف من الزمن . كما ساهم في بروز القدس كعاصمة لعرب فلسطين الانتدابية غالباً ما يصنع فيها قرارهم السياسي .

لقد كان الدور الوطني للمجلس بارزاً إلى الدرجة التي أصبح فيها لقب «مجلسي»، مثله مثل لقب «حسيني»، مقترنا بنعت «وطني»، فيما كانت حركة المعارضة للمجلس ورئيسه، والتي كانت بزعامة راغب النشاشيبي وعرفت بدايةً بالنشاشيبيّة ثمّ عرفت لاحقاً بالدفاعية بعد تأسيس حزب الدفاع سنة ١٩٣٤، تفتقد لما تمتع به المجلسيون ورئيسهم الحاج أمين من شرعية ونفوذ . في واقع الحال كان من الواضح أنّ المجلس زوّد جناح المجلسيين في الحركة الوطنية بغطاء ديني أكسبهم شعبية واسعة في مختلف أنحاء فلسطين، وخصوصاً في الريف الذي كان يستجيب بسرعة

للخطاب الديني . لقد مهدت هذه الشعبية وهذا النفوذ للحاج أمين الطريق بعد وفاة موسى كاظم باشا الحسيني عام ١٩٣٤ ليصبح رأس الحركة الوطنية وزعيمها الأول .

كانت المهمة الأساسية المناطة بالمجلس الأعلى هي إدارة شؤون المحاكم الشرعية والأوقاف والمؤسسات والمقدسات الإسلامية، ومن هنا نبعت مصادر قوته، إذ أن ممتلكات الوقف الإسلامي في فلسطين متنوعة وغنية وواسعة، مما أعطى للمجلس الأعلى ورئيسه سلطة ونفوذاً ممتدين وواسعين في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فهذه الأملك الواسعة كانت تستلزم توظيف عدد غير قليل من أفراد الشعب، متعلمين وغير متعلمين، مما فتح المجال أمام الحاج أمين لاستخدام التوظيف أداة لجذب الأنصار والمؤيدين،⁶ بل وتعيين الأقارب لزيادة نفوذ العائلة الحسينية وترسيخ اصطفاؤها خلف قيادته.⁷ وبسبب إشراف المجلس على المساجد في كل فلسطين، والتي هي تقليدياً منابر الإعلام والتأثير والتوجيه في المجتمع الإسلامي، فقد أصبحت مئات المساجد في القرى والمدن الفلسطينية تحت إشراف الحاج أمين، وبتصرف عدد غير قليل من الأئمة المقيمين والوعاظ المتجولين الذين بثوا الدعاية له باستمرار، وانتظروا التعليمات منه مباشرة، أو من خلال ممثليه والمقربين منه، من كبار الموظفين، الذين كانوا يعملون معه في دوائر المجلس المختلفة، كالشيخ حسن أبو السعود والشيخ علي رشدي عنان. وقد انتدب الوعاظ المتجولون من قبل دائرة المعاهد الدينية للقيام بالطواف في كافة أنحاء الألوية والأقضية الفلسطينية، كل في المنطقة المخصصة له، ولوعظ العامة من المسلمين، وإرشادهم دينياً واجتماعياً وسياسياً، ومساعدتهم في حل مشاكلهم ونزاعاتهم. وحسب التقارير المتوفرة في أرشيف المجلس، لا تكاد توجد قرية أو مدينة أو مضرب من مضارب البدو إلا وزارها واحدٌ من وعاظ المجلس وقام بالقاء الدروس والمواعظ الدينية، وإعطاء النصائح والتوجيهات الاجتماعية والسياسية فيها، وهي نشاطات صبّت في النهاية لصالح الحاج أمين وأنصاره .

في أعقاب انخراط الحاج أمين في تشجيع الثورة المسلّحة ضدّ الإنجليز سنة ١٩٣٦ وبعدها، وخلال تصاعد الأعمال المعادية للانتداب وحكومته، وخصوصاً بعد اغتيال حاكم لواء الجليل المستر أندروز بيد الثوار العرب في ٢٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٧، قرّرت الحكومة البريطانية تحطيم القاعدة الوطنية في المجلس وتحويله إلى مؤسسة تحكمها المعارضة «الدفاعية»، فأصدرت في الثلاثين من الشهر نفسه قراراً بعزل الحاج أمين من رئاسة المجلس ومن رئاسة لجنة الأوقاف العامة، وأصدرت أيضاً قراراً باعتقاله واعتقال العناصر القيادية في الحركة الوطنية، وبالأخص من صفوف أتباعه من المجلسيين. وقد نجحت السلطة البريطانية في اعتقال العشرات رغم فشلها في اعتقال الحاج أمين نفسه. وقد تسبب هذا الإجراء البريطاني بخسارة الوطنيين الفلسطينيين لواحد من أهم معاقلهم ومؤسساتهم، وربما لأهم قلعة من قلاع دفاعهم. فالواضح من أرشيف المجلس أنّه لم يعد منذ النصف الثاني من عام ١٩٣٧ يلعب الدور السياسي والاجتماعي والتعبوي الذي كان

6 أنظر حول سيطرة الحاج أمين على شؤون المجلس واستخدامها لتقريب مؤيديه: دروزة، محمد عزة، مذكرات محمد عزة دروزة، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣، المجلد الأول، ص ٧٤٠-٧٤٦.

7 عمل في المجلس خلال رئاسة الحاج أمين ولفترات مختلفة كل من: جمال الحسيني، صفوت الحسيني، سعيد الحسيني، يونس الحسيني، اسحق درويش (ابن أخت الحاج أمين)، رشدي الإمام الحسيني، علي محيي الدين الحسيني، وتوفيق الحسيني، وغيرهم.

يلعبه تحت قيادة الحاج أمين، كما لم يعد يقاوم عمليات تسريب الأراضي الفلسطينية للشركات الصهيونية بنفس، أو حتى بدرجة قريبة من، درجة القوة التي كان يقاوم بها قبل قرار العزل. أعقب قرار العزل قيام الحكومة البريطانية في أوائل سنة ١٩٣٨ بتعيين لجنة لإدارة الأوقاف مكونة من ثلاثة أشخاص، وعرفت باللجنة الثلاثية. وحسب رايترفقد عيّنت الحكومة في البداية القاضي المدني جرين (Green) رئيساً للجنة، يساعده المستر إلك كيركبرايد (I. L. Kirkbraide) الصغير، وهو الشقيق الأصغر للمعتمد البريطاني الشهير في عمان، وكان يشغل أيضاً منصب المساعد الإداري للسكرتير العام في حكومة فلسطين، وعينت معهما الشيخ حسام الدين جار الله، في العضوية الثالثة.⁸ ولكن عزة دروزة يقول في مذكراته، استناداً لما نشرته جريدة فلسطين آنذاك، أن كيركبرايد كان رئيساً للجنة منذ البداية.⁹ وتؤكد وثائق المجلس ما ذكره دروزة، فلا يوجد بين عشرات الملفات التي راجعناها بعد عزل المفتي ما يشير إلى رئاسة جرين للجنة، بل جميعها تشير إلى رئاسة كيركبرايد.

أبقت الحكومة في البداية على هيئة المجلس الأصلية¹⁰، ثم عزلت العضو المعروف بولائه للحاج أمين، أمين التميمي، في آذار ١٩٣٨، كما قامت في نفس الفترة أيضاً بعزل الشيخ حسن أبو السعود، أحد أكثر المجلسيين قرباً من الحاج أمين، من منصبه في دائرة المعاهد الدينية مع تسعة آخرين من نفس الدائرة. وبسبب استقالة عضو المجلس عبد الرحمن التاجي في ٨/٤/١٩٣٨، ولجؤته إلى مصر بعد تلقيه تهديدات متكررة بالقتل من قبل الثوار¹¹، قامت بتعيين عضوين آخرين هما الشيخ كمال إسماعيل، الذي ينحدر من قرية عنبتا، وقد تم تعيينه في ٥/٥/١٩٣٨، والشيخ يوسف طهبوب من الخليل.¹² وكان الشيخ كمال يشغل قبلها منصب حاكم صلح منذ حزيران ١٩٢٠، بينما كان الشيخ طهبوب قاضياً شرعياً.

كلّفت اللجنة الثلاثية السيد عبد الله مخلص، والمعروف بمعارضته للحاج أمين، بإدارة مديرية الأوقاف العامة في فلسطين، وكان مخلص قد عمل في الفترة بين ٣/٩/١٩٢٢ و ٣٠/٩/١٩٢٣ محاسباً عاماً للأوقاف في المجلس، ثم استقال لخلاف إداري مع الحاج أمين وبقيّة أعضاء المجلس، وأخذ بعدها ينشط في صفوف المعارضين للحاج أمين ولنهجه السياسي، وحسب ما أورده

8 راجع كتاب:

Reiter, Yitzhak, *Islamic Endowments in Jerusalem under British Mandate*, London: Frank Cass, 1996, p.56-26.

وهو يستند للمصدر التالي:

Government of Palestine, *Official Gazette*, no. 731, 18/10/1937, Supp. 2, 935.

وتبين الوثائق أنّ مسؤولاً بريطانياً آخر يدعى بلمكت O. Plimkitt قد عمل في اللجنة لفترة وجيزة.

9 أنظر دروزة، محمد عزة: *مذكرات محمد عزة دروزة*، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ٣٩٩١، المجلد الثالث ص ٨٦.

10 يعتبر عزة دروزة أنّ موافقة المفتي على بقاء أعضاء المجلس في وظائفهم بعد قرار عزله عن الرئاسة خطأً كان يجب تجنبه، وهو يلوم المفتي على هذا الخطأ. راجع دروزة، محمد عزة، *مذكرات محمد عزة دروزة*، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ٣٩٩١، الجزء الثالث، ص ٠٧.

11 المعروف أنه كان للتاجي علاقات تجارية مع اليهود حيث قام ببيع مساحات من الأراضي في منطقة وادي حنين بقضاء الرملة والساحل لهيئات صهيونية.

12 راجع كتاب:

Kupferschmidt, Uri M., *The Supreme Muslim Council, Islam Under the British Mandate for Palestine*, Leiden, New York, Kobenhavn, and Koln: E.J. Brill, 1987, pp. 266-256.

كبفرشميدت (Kupferschmidt) فإن مخلص كان قد رفع مذكرة للحكومة باسمه واسم يعقوب أبو الهدى، والذي كان مأموراً لأوقاف القدس قبل أن يقوم المجلس بعزله عام ١٩٢٤، شرحا فيها ما أسمىه التجاوزات المالية والإدارية للمجلس ورئيسه، ويرجح كبفرشميدت أن يكون مخلص هو الذي كتب نشرة «بيان ورد» التي نشرتها المعارضة على أنها بقلم أحد فضلاء المسلمين في نفس السنة ضد بيان المجلس حول أعماله خلال الفترة ١٩٢٢-١٩٢٣¹³. وقد بقي مخلص مديراً عاماً للأوقاف إلى شهر أيار ١٩٤٤ حين طلب منه رئيس لجنة الأوقاف الثلاثية، المستر «كيركبرايد»، تقديم استقالته فاضطر للاستقالة مكرهاً بعد ممانعة واحتجاج، وعزى مخلص هذا الأمر لمحاولته الإصلاح في إدارة الأوقاف، ولعمله على تطهير المسجد الأقصى ممن أسماهم «خدام لا هم لهم إلا السلب والنهب واختلاق الأكاذيب»¹⁴. وقد بقي المجلس والأوقاف فعلياً تحت إشراف إدارة إنجليزية حتى عام ١٩٤٦، حيث أصبحت اللجنة الثلاثية كلها عربية¹⁵، وعهد لروحي عبد الهادي برئاستها، وكان الأخير يشغل وقتها منصب كبير مساعدي السكرتير العام لحكومة فلسطين. وفي هذه السنة تم أيضاً عزل الشيخ يوسف طهبوب والشيخ محيي الدين عبد الشافي لكبر سنهما. وقد بقي منصب رئيس العلماء ورئيس المجلس الإسلامي الأعلى شاغرين طيلة الفترة التي تلت عزل الحاج أمين وحتى نهاية الانتداب البريطاني على فلسطين.

يلاحظ من مراجعة ملفات المجلس الإسلامي الأعلى بعد إقصاء المفتي أن مؤسسة المجلس لم تعد قادرة على خدمة القضية الوطنية، فقد انتهجت اللجنة الثلاثية التي هيمنت وسيطرت على المجلس وعلى شؤون الأوقاف نهجاً أمنياً في التعامل مع الموظفين وفي اهتماماتها وسياساتها، فقامت بفصل اثني عشر موظفاً من الموظفين المعروفين بولائهم للحاج أمين الحسيني، بل إنها اعتبرت أن مجرد اشتباه مكتب التحقيقات الجنائي التابع لمديرية الأمن البريطانية في فلسطين بأحد الأعضاء كافٍ لإنهاء خدماته، فعلى سبيل المثال كتب المستر بلمكت (O. Plimkitt)، وكان وقتها ينوب عن كيركبرايد المتغيب، بتاريخ ٢٩/٨/١٩٣٨ للمجلس الأعلى، ولمدير الأوقاف العام، بخصوص المحاسب العام للأوقاف، فياض الخضرة، والذي اعتقل من قبل مكتب التحقيقات الجنائي في ١٦/٦ من ذلك العام، وأوقف راتبه. ويطلب بلمكت في كتابه إنهاء خدمات الخضرة، حتى لو أفرج عنه، عازياً ذلك إلى خطورة الشبهة التي استدعت اعتقاله. ويلاحظ أيضاً أن المجلس لم يعد فعالاً كما كان من قبل في الدفاع عن الأراضي وشراء المهتدة منها بالبيع للجمعيات اليهودية.

في عام ١٩٤٨ انقسمت ممتلكات الوقف الإسلامي إلى ثلاثة أقسام، قسم وهو الأكبر أصبح تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي ووضعته الحكومة الإسرائيلية تحت إشراف حارس أملاك الغائبين، على اعتبار أن المجلس الإسلامي غير موجود داخل حدود الدولة، وضاعت أغلب أوراق هذا القسم

13 المصدر نفسه ص ٣٦-٤٦.

14 راجع ما كتبه مخلص عن الموضوع في ترجمته الذاتية لحياته والتي نشرها الدكتور كامل جميل العسلي في كتاب تراث فلسطين في كتابات عبد الله مخلص، الجامعة الأردنية، عمان، ص ٨١. يقول مخلص: "وبقيت في العمل إلى شهر أيار سنة ١٩٤٤ م أحاول الإصلاح ما استطعت إليه سبيلاً وأعمل على تطهير المسجد الأقصى من خدام لا هم لهم إلا السلب والنهب واختلاق الأكاذيب، وكان هذا [الإصلاح] لا يرضي المستعمرين وأذئابهم الذين يؤمنون على جميع ما يقوله رئيس اللجنة المسمى بالمستر (كيركبرايد)، وهو المساعد الإداري للسكرتير العام.

15 Reiter ص ٦٢.

بعد استيلاء إسرائيل على المدن الفلسطينية التي كانت تدار الأوقاف منها، ولم يبق من أوراق دوائر الأوقاف التي احتلت سوى أوراق أوقاف اللواء الشمالي التي بقيت محفوظة بصورة سيئة للغاية في مخزن تابع للمدرسة الأحمدية بجامع الجزار بعكا. والقسم الثاني خضع للإدارة المصرية في القطاع، ولا أعرف شيئاً عن مصير الأوراق المتعلقة بهذا القسم سوى أنّ قسماً منها محفوظ في مكتبة الجامع العمري بغزة¹⁶، بينما أصبح قسم ثالث تحت إدارة المملكة الأردنية الهاشمية، حيث بقي فيها هيئة لإدارة شؤون الأوقاف تحمل اسم المجلس الإسلامي الأعلى احتفظت بكل الوثائق العائدة للمجلس في القدس.

عهد الملك عبد الله بن الحسين في ١٢ / ١ / ١٩٤٩ برئاسة المجلس وبمنصب مفتي فلسطين للشيخ حسام الدين جار الله، الذي اعتبره في كتاب التعيين، والمحفوظ ضمن أوراق المجلس، صاحب الحق الشرعي في هذه الرئاسة منذ عام ١٩٢١، على اعتبار أنه قد فاز في انتخابات مفتي القدس التي جرت ذلك العام بعد وفاة المفتي السابق محمد كامل الحسيني شقيق الحاج أمين. يقول الملك في رسالته « نظراً لخلو مقام الإفتاء الجليل منذ سنوات في القدس الشريف، ولكون سماحتكم نلتهم الصوت الأكبر في الانتخابات سنة ١٩٢١ ولفضلكم وأحقيتكم فإننا قد عينناكم رئيساً للمجلس الإسلامي الأعلى ومفتياً أكرم لفلسطين. » وفي الأول من شهر أكتوبر سنة ١٩٤٩ صدرت الإرادة الملكية الهاشمية بأن يؤلف المجلس الأعلى من عضوين هما: أمين عبد الهادي وحسن أبو الوفا الدجاني، ويكون أمين عبد الهادي متولياً لأعمال رئاسة المجلس بالوكالة، إذ ينتهي عمل الشيخ حسام الدين كرئيس للمجلس اعتباراً من ذلك التاريخ، بينما يبقى محتفظاً بمنصب مفتي القدس. وأخيراً، تمّ عام ١٩٥١ إلغاء المجلس وتحويل صلاحياته لوزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الأردنية، والتي أدارت شؤون الأوقاف في الضفة الغربية بما فيها القدس حتى عهد قريب، إذ تحوّلت صلاحيات إدارة أوقاف الضفة الغربية للسلطة الوطنية الفلسطينية.

زعامة الحاج أمين الحسيني

في هذا القسم من الدراسة سنتناول موضوع الزعامة السياسية للحاج أمين الحسيني وكيف تمّ بناؤها وفي أية بيئة اجتماعية، وسنتعرض لجوانب من استفادة الحاج أمين من المجلس الإسلامي وطاقاته وإمكاناته من أجل تعزيز نفوذه السياسي وزعامته للحركة الوطنية. وسنتعرض في البداية للأوضاع الحياتية في بعض المناطق الفلسطينية لكي نبين أهمية الدور الذي لعبه المجلس في المجتمع الفلسطيني، وسنتناول الآمال التي عقدتها قطاعات واسعة من الشعب على المجلس، وهذا سيساهم في فهم نمو واتساع زعامة الحاج أمين. بعد ذلك سنتطرق لأعمال قام بها المجلس أو أشرف عليها لتوضيح انخراطه في الشؤون العامة واشتباكه مع حياة الناس اليومية، ثمّ سنأتي للحديث حول علاقة الحاج أمين بحركة الشيخ القسام وبحكومة الانتداب البريطاني.

16 أفادني بهذه المعلومة الصديق العزيز الأستاذ عبد اللطيف أبو هاشم، المدير الحالي (٢٠٠٩) لقسم المكتبات والمخطوطات في دائرة أوقاف غزة.

نفوذ ونشاطات المجلس الأعلى¹⁷

لقد كان لنفوذ المجلس وإمكاناته المادية والمعنوية، ونشاطاته الاقتصادية والاجتماعية، دوراً مركزي في ظهور ونمو زعامة الحاج أمين. وتشكل وثائق المجلس الإسلامي الأعلى مادة أساسية لدراسة هذا الجانب، وهو الأمر الذي غاب عن، أو كان ضعيفاً جداً، في الدراسات التي صدرت حول المجلس أو حول رئيسه أمين الحسيني. وبشكل عام سنشير هنا إلى بعض القضايا المتعلقة بهذا الموضوع، والتي ساهمت في رفع مكانة الحاج أمين في المجتمع الفلسطيني:

– التعليم: حيث فتح المجلس عدة مدارس ودعم وأشرف على مدارس أخرى في القدس، يافا، عكا ونابلس ومدن وقرى أخرى متعددة. وتضم الأوراق المتعلقة بهذه المدارس معلومات إحصائية وافية عن طلابها ومدرسيها ونظام التعليم فيها.

– إنشاء المساجد وتعميرها، وبالذات الأثرية منها، والإشراف عليها ورعايتها. وهناك مئات الأوراق المتعلقة بالمسجد الأقصى المبارك وقبة الصخرة المشرفة ومسجد سيدنا إبراهيم في الخليل، وهما مسجداً يستحوذان على اهتمام المسلمين في العالم بأسره. لذا كان لرعاية الحاج أمين لهما دور في ارتفاع أسهمه محلياً وعالمياً.

– شراء الأراضي المهتدة بالتسرب للشركات والهيئات اليهودية، وفي الأرشيف معلومات مفصلة عن الأراضي التي اشتراها المجلس الإسلامي ضمن مساعيه لإنقاذها من هذه الشركات اليهودية التي حاولت شراءها عن طريق السماسرة العرب. وننوه هنا بأن وعاظ المساجد تحركوا بشكل فعال وبتوجيه من المجلس الأعلى ورئيسه لمحاربة السماسرة وحثّ الفلاحين على التمسك بأراضيهم وتكفير كل من يبيع شبراً لليهود أو يسمسر لهم. وقد أنقذ الشيخ حسن أبو السعود مئات الدونمات في قرية بيت جبرين قضاء الخليل بعد أن أخذ القسم أمام حشد من الناس من صاحبها على عدم بيعها، وكان الرجل قد تعرض للإغراءات أحد السماسرة لبيع الأرض. كما أن المجلس دعا المسلمين إلى تسجيل أملاكهم وقفاً ذرياً لمنع بيعها لليهود.

17 تناول الباحث الإسرائيلي يوري كوفرشميدت تاريخ المجلس ودوره السياسي في رسالته للدكتوراه التي قدّمها لدائرة تاريخ البلدان الإسلامية في الجامعة العبرية بالقدس وثمّ نشرها مطورة لاحقاً. وقد اعتمد كوفرشميدت على حوالي خمسين ملفاً تضم وثائق ومنشورات للمجلس ورسائل بينه وبين الحكومة البريطانية محفوظة في مراكز أرشيف بريطانية وإسرائيلية. ويذكر كوفرشميدت أنه لم يعثر على أي سجلات لقرارات هيئة المجلس في حين أن سجلات القرارات محفوظة الآن في مؤسسة إحياء التراث. أنظر: Kupferschmidt, Uri M., *The Supreme Muslim Council, Islam Under the British Mandate for Palestine*, Leiden, New York, Kobenhavn, and Koln: E.J. Brill, 1987.

أما بخصوص نشاط ونفوذ المجلس الأعلى فأود أن أشير هنا أن الباحث الإنجليزي ميشيل دامبر، من جامعة لانكستر (Lancaster)، قد أعد رسالة عن الوقف الإسلامي في فلسطين ونجح إلى حد كبير في الوصول إلى نتائج مهمة في هذا المجال. إلا أن عدم استفادة الباحث من وثائق المجلس الأعلى لم تكن قد أخرجت للنور وقت إعداد الرسالة، جعلها أقل غنى من ناحية المضمون فيما لو تمت الدراسة بناء على هذه الوثائق. كما تناول باحث إسرائيلي آخر موضوع الأوقاف الإسلامية في القدس في عهد الانتداب البريطاني في رسالته لنيل درجة الدكتوراه من الجامعة العبرية بالقدس في دائرة الدراسات الإسلامية والشرق أوسطية ونشرها لاحقاً في كتاب باللغة الإنجليزية. أنظر:

Reiter, Yitzhak, *Islamic Endowments in Jerusalem under British Mandate*, London: Frank Cass, 1996.

جوانب من الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين تحت الانتداب

نظراً لأن وثائق المجلس كتبت بشكل يومي ونقلت صوراً عديدة عن المجتمع الفلسطيني بجوانبه العديدة، فإنها دون شك تشكل مادة جيدة لدراسة الخلفية الاجتماعية في البلاد تحت الانتداب، والوثائق من هذه الناحية غزيرة بالمعلومات لأن المؤسسة الدينية في المجتمع المسلم ترتبط عضوياً بالنواحي الاجتماعية والاقتصادية له، ويوجد بين أوراق المجلس المثات من الرسائل والعرائض الموجهة إليه من أهالي المدن والقرى يشرحون فيها أوضاعهم ويطلبون مساعدته لتجاوز مشاكل فردية أو عامة، وهي تبين الحاجات الماسة التي احتاجها المجتمع الفلسطيني آنذاك، وهي حاجات تتوزع بين التعليم والعمل، وحل النزاعات والخلافات الداخلية، وطلب المساعدة المادية، أو المساعدة في إنشاء مدارس وتعمير مساجد، أو غيرها، وتعطينا الوثائق صورة جيدة عن تعامل المجلس مع هذه الاحتياجات وكيف عالجها. وسنستعرض فيما يلي كيف لعب رئيس المجلس دور الوسيط بين مسلمي فلسطين وحكومة الانتداب البريطاني وبينهم وبين مؤسسات عربية، كما سنتحدث عن الأوضاع الحياتية في بعض المناطق الفلسطينية.

دور الوساطة

من الرسائل المهمة وذات الدلالة فيما يتعلق بزعامة الحاج أمين، رسائل عديدة من شبان فلسطينيين يطلبون مساعدات من رئيس المجلس لإكمال دراستهم في معاهد علمية خارج فلسطين كالأزهر الشريف ودار القضاء الشرعي بالقاهرة. فهناك مثلاً رسالة موجهة للمفتي من عبد الرحمن الحاج إبراهيم، رئيس بلدية طولكرم، ومؤرخة في ١١/٨/١٩٢٦، يطلب منه الكتابة لمن يلزم بمصر حول إدخال الشيخ محمد سعيد عبد الرحمن من قرية «جت» لمدرسة القضاء الشرعي بالقاهرة. وقد ردّ المفتي بأنه كتب للمدرسة المذكورة مستعلماً عن عدد التلاميذ الذين يمكن إدخالهم، فردّ عليه بأنه لا مجال لإدخال أي تلميذ، فأجّلت الطلبات للعام التالي. وهناك رسالة أخرى للمفتي موجهة من شاكر أبو حجلة، ومؤرخة في ٣٠/١٠/١٩٢٦، يطلب فيها التوسط له للدخول في مدرسة ضباط البوليس بالقدس. ويوجد معها رسالة ثانية حول نفس القضية موجهة للمفتي من محمد عزة دروزة، وكان وقتها مديراً لمدرسة النجاح بنابلس، ومؤرخة في ١/١١/١٩٢٦، يوضح فيها دروزة بأن أبو حجلة أحد التلامذة الذين نالوا شهادتهم الاستعدادية في العام السابق (١٩٢٥) من مدرسة النجاح، وأنه «رصين وذو أخلاق رضية، ومعلوماته طيبة، وله إمام باللغة الإنكليزية، كما أن بنيته جيدة. فإذا انضم إلى هذه المؤهلات عطفكم وتوصيتكم بشأنه ينجح بإذن الله». ويختم دروزة رسالته بأنه يهدف من طلبه بإدخال أبو حجلة لمدرسة الضباط «حتى يرى أبناء القرويين أن للتعليم منفذاً مثمراً فيستمرثونه ويقبلون عليه». وقد ردّ المفتي على الرسلتين بأنّه كتب لمدير الأمن العام حول الموضوع.¹⁸ كما توّسط المفتي ل «ذو الكفل» عبد اللطيف لدخول

18 ملف رقم ٤٠/١٧/٦٢/١٣ «الرسائل المرفوعة من وإلى رئيس المجلس ومسودات الردود عليها - القدس ١٩٢٦». وفي الملف مسودة رسالة المفتي لمدير الأمن العام وهي مؤرخة في ١/١١/١٩٢٦

المدرسة الحربية في العراق.¹⁹

ولا يقتصر الأمر على عامة الناس في طلب وساطة المفتي، بل نجد أن أعضاء معروفين من النخبة السياسية القيادية يلجأون له لحل مشاكلهم مع الحكومة، فهناك مثلاً رسالة من الزعيم الحيفاوي المعروف رشيد الحاج إبراهيم، أرسلها من حيفا لرئيس المجلس، الحاج أمين الحسيني بتاريخ ١٩٢٦/١٢/٤ يشكو فيها من ملاحقة ومضايقة الحكومة للتجار في المدينة ويطلب تدخل المفتي لتسهيل معاملة تقدم بها لاستدانة ١٥٠٠ جنيه من صندوق الأيتام في نابلس. كما يطلب تدخل المفتي لدى المستر بنتويش، السكرتير القانوني للحكومة البريطانية في فلسطين، لحل مسألة له عند الحكومة، «والأمر الآخر أن المستر بنتويش أظن قد قنع بأحقية اعتراضنا وشكايتنا، وأنه أصبح يميل إلى المسألة جداً، خصوصاً بعد أن علم أن هذه المسألة تهمكم أيضاً، . . . وأظن إذا تفضلتم بتكليف المستر بنتويش بأن يسرع بإنهاء هذه المسألة وأشرت إليه أن إنهاء حل هذه القضية يهمكم وحيث أنه بحاجة إلى تنفيذ رغباتكم فأظن أن موقفكم بقضيتنا يفيدنا كثيراً . . .»²⁰ (التوكيد من الباحث).

وفي نفس الإطار يوجد في ملف «رسائل إلى قنصل المملكة المصرية»²¹، ستة وعشرون (٢٦) رسالة توصية كتبها المفتي لشبان فلسطينيين لكي يحصلوا على تأشيرة دخول لمصر، وأغلب هؤلاء طلاب كانوا يريدون إكمال دراستهم في الأزهر والكلية الأمريكية. وقد كتبت هذه الرسائل في الفترة ما بين ١٩٢٦/٦/١٥ - ١٩٢٦/١١/٣، ونجد من بينها رسالة تتعلق بالشيخ عبد الله غوشة، الذي كان وقت ذاك طالباً في الصف الأخير في مدرسة القضاء الشرعي، وأصبح لاحقاً في العهد الأردني قاضياً للقضاة ثم وزيراً للأوقاف والشؤون الإسلامية. وهناك عدد آخر لا بأس به من المراسلات التي تتعلق بمساعي رئيس المجلس لتوفير وظائف حكومية لشبان فلسطينيين أنهموا درجة تعليمية معينة، فنجد مثلاً رسالة من المفتي لمدير الأمن العام في القدس بتاريخ ١٩٢٦/١١/٤ يطلب فيها تعيين السيد صفوت الحسيني بإحدى وظائف الأمن العام، ويشهد له المفتي بأنه شاب نشيط وفيه الصفات اللائقة لكي ينال عطف ومساعدة المدير. وهناك مسودة لرسالة أخرى لعارف العارف، وكان وقتها يعمل في مكتب قائم مقام يافا، يقدم المفتي له فيها فؤاد نوري، «وأظنكم تعرفونه وهو شاب نشيط مهذب وقد كان ضابطاً في زمن الحكومة السابقة [العثمانية] وفي الحكومة العربية في سورية.» ويرجو المفتي من عارف العارف مساعدة الشاب بتوظيفه بإحدى الوظائف المناسبة.²²

كما تبين وثائق المجلس أن أهالي القرى والمدن اعتبروا أن المجلس مرجع لهم للشكوى من ممارسات الحكومة الإنجليزية ضدّهم أو من تعديات واعتداءات المستوطنين اليهود على أراضيهم

19 سيكون لذي الكفل شأن بارز في مجال المقاومة العسكرية في فلسطين، وقد التحق بالمفتي في ألمانيا. وخطط هناك مع القيادة العسكرية الألمانية، بمباركة وموافقة من المفتي، لعملية تهدف إلى إدخال أسلحة ومعدات قتالية إلى فلسطين في طائرة ألمانية للقيام بعمليات مقاومة ضد الإنجليز والصهيونيين، ولكن الطائرة سقطت في الأغوار وفشلت مهمتها، وألقي القبض على ركبها باستثناء القائد حسن سلامة الذي استطاع الفرار. حول هذه العملية راجع مذكرات ذو الكفل عبد اللطيف، عمان: دار سندباد، ٢٠٠٠.

20 ملف رقم ٤٠/١٨/٦٢/١٣ «الرسائل الواردة لرئيس المجلس ومسودات الردود عليها.»

21 ملف رقم ٤٠/١٢/٦٢/٦٢-.

22 نفس الملف السابق.

وحقوقهم، فحين وصفت جريدة دافار اليهودية في عدد ٢٦/٤/١٩٣٦ صلاة الجمعة بلعبة الشياطين، قررت جمعية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في غزة رفع احتجاج شديد اللهجة، وكتبت في رسالة منها موجهة للمفتي أنها تريد «استرعاء نظر سماحتكم إلى ضرورة الاحتجاج من قبل الجمعية المركزية على ذلك التهجم». وكان اليهود في صدد قد اعتدوا على المسلمين في العام السابق (١٩٣٥) بالهزأ بهم والسخرية من دينهم، وذلك خلال احتفالهم بعيد المسخر (البوريم)، وقد أرسل أحد مواطني صدد رسالة للمفتي حول هذا الموضوع، فاهتم المفتي به وطلب من صاحب البلاغ تفاصيل وافية حتى يتابع الموضوع مع الحكومة، وقد قام بالفعل بالكتابة للسكرتير العام للحكومة محتجا وطالبا التدخل ومعاقبة المعتدين.

كما يتضح من الوثائق أنّ المسلمين الفلسطينيين اعتبروا المجلس أيضاً مرجعاً للحديث عن الأوضاع الداخلية ومعالجة تخلفهم المجتمعي مقارنة بالمستوطنين الصهاينة. فمن بين الرسائل التي وجهت للمفتي رسالة من عبد القادر عبد الرحيم، عضو الهيئة الإدارية لجمعية الشبان العرب في صدد، وهي مؤرخة في ١٣/٨/١٩٣٤، وفيها يشرح الأوضاع الاجتماعية في قرى الخيط بقضاء صدد²³، فيقول أن العرب فيها يجهلون أمور الدين الإسلامي، ولا يعرفون من هو النبي محمد صلى الله عليه وسلم، ولا من هم الصحابة، ولا يعرفون فرائض الصلاة ولا أركان الإسلام، ويجهلون في علاقاتهم الزوجية من تحل لهم ومن لا تحل، والمهور عندهم فاحشة، ممّا يؤخر زواج الفتيات، وينشر الزنا. ويدعي الكاتب في رسالته بأن سكان هذه القرى من الناحية السياسية يجهلون أنّ هناك وطن عربي، بل يعتقدون أنّ هذه البلاد ستصبح يهودية لا محالة. وينقل للمفتي بأن معتمد هؤلاء العرب الذي يحل لهم مشاكلهم يهودي يدعى تريفون.

وتبين الوثائق المتعلقة بالتكايما مثل تكية خاصكي سلطان بالقدس وغيرها من التكايما في الخليل والمدن الأخرى والوثائق المتعلقة بالإحسان ومساعدة الفقراء الأوضاع الاقتصادية السيئة التي عاشها قطاع واسع من الشعب الفلسطيني. فمثلاً هناك وثائق تبين شيوع مشكلة التسول وانتشارها في المدن، ففي رسالة من رئيس جمعية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في غزة للمفتي مؤرخة في ١٤/١/١٩٣٦، يقترح التوجّه للحكومة والطلب منها «فتح ملاجئ للفقراء المعوزين الذين لا يستطيعون التكسب أسوة بالمدن الراقية». وقد كتب المفتي على نفس الرسالة تعليقا قبل أن يحولها لأمين السر العام لجمعيات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الشيخ حسن أبو السعود، يقول فيه بأن «هذه مسألة جديرة بالاهتمام، فإن رأى المتسولين أيام الجمع على أبواب المسجد الأقصى يهيب بالمسلمين إلى التفكير لدفع هذا الأمر المعيب». وفي نفس السياق نجد وثائق تتعلق بحاجة أهالي الخليل في العشرينيات لمساعدة المجلس في توفير الفحم والطعام لهم في أعقاب سقوط الثلوج بغزارة، وقد تبرع المفتي من ماله الخاص من أجل تقديم العون لأهل الخليل. ونجد مادة دسمة حول الأوضاع الاجتماعية السائدة في المجتمع في تقارير الوعاظ المتجولين. ففي هذا السياق مثلاً كتب الواعظ حسن الخطيب²⁴، واعظ قضاء عكا، تقريراً مؤرخاً في ٢١-٧-

23 مجموعة من القرى تقع في المنطقة بين صدد وسهل الحولة ومنها منصوره الخيط ومغر الخيط وخربة المنطار والخيط والحسينية وغيرها وهي حالياً قرى مدمرة، ويمكن مراجعة مواقعها على الخريطة التي أعدها عمدة الجغرافيين الفلسطينيين، د. كمال عبد الفتاح، ونشرتها دائرة الجغرافية في جامعة بيرزيت في طبعها الثامنة عام ٢٠٠٨.

24 راجع ملف رقم ١١/٣٥/٤،١/١/٦٠ "تقارير الواعظ حسن الخطيب".

١٩٣٥ تحدث فيه عن الناحية الدينية في مدينة عكا، فكتب يقول أنها ما زالت خاضعة للطابع الديني رغم تيار المدنية والتطورات الوقتية، ولا ينكر التأثير الذي فعل فعله في الحياة الدينية العامّة، ويتحدث عن ضعف التعليم الديني رغم وجود «أشياخ كثيرين في المدينة» باستثناء دروس الشيخ اللبابيدي مدرس جامع الرمل والذي يخصص دروسه في شرح العبادات من وضوء وغسل وغيره. «ويقول أنه» ليس بين هؤلاء الأشياخ من تغلغلت في نفسه محبة العمل للبلاد. « وهذه الانطباعات حول وضع العلماء تبين الفراغ الديني الذي ساد في فلسطين ومحاولات المجلس الأعلى بقيادة الحاج أمين لملئه.

في تقرير آخر له مؤرخ في ٢٢ / ٨ / ١٩٣٥ يتحدث الشيخ الخطيب عن الشبان الذين يفتخرون بلبس القبعة وعن الرجل «السري» الذي صار يرى في إلباسها لأولاده الصغار محاكاة للسرّاة والنبلاء، ويشرح كيف أنه حارب هذه الظاهرة وهذه المحاكاة، ويكتب أن حياة الشاب المسلم «أصبحت مترعة بالترف مُفعمة بالنعومة، كأنها أنسته رجولته. « ويتحدث عن محاكاة المسلمين للنصارى بالتعطيل يوم الأحد، وتبرج النساء وحريتهن التامة، ويصف ردة فعله فيقول: «فأفهمتهم أن ينظروا إلى مفاسد الزمن وإلى تيار التهتك الجارف الذي جاءنا وخصوصاً من اليهود.»

وفي تقرير لمساعد وكيل المعاهد الدينية الشيخ محمد فهمي غريب،²⁵ يعود لسنة ١٩٣٥، حول أوضاع المسلمين في مدينة بيسان وقضائها، نعثر على وصف مثير للانتباه للأوضاع الاجتماعية والأخلاقية في القضاء. فإذا يقترح الشيخ غريب أن يكون في مدينة بيسان أكثر من واعظ ديني، فإنه يبرر هذا الاقتراح بتراكم «أسباب الفساد فيها وتفاقم الجهل بين أهلها إلى درجة فظيعة جداً، فهم «لا يعرفون من الإسلام إلا أنهم مسلمون فقط.» ويشرح الأوضاع خارج مدينة بيسان فيقول: «ومتى خرج الإنسان من بيسان وتجول في أنحاء القضاء يخيل إليه أنه في وسط جاهلي أعمه، لا يعرف شيئاً عن الإسلام ولا يسمع بالدين إلا همساً. هناك السرقات متفشية، وبيع الأراضي [لليهود] منتشرة، وخطف البنات الأبيكار والمخطوبات والنساء المتزوجات من أهلهم وأزواجهن أمر طبيعي، وذبح الإنسان أهون من ذبح الشاة. واحترام صعلوك اليهود أكثر من احترام أحد المسلمين البارزين، وخدمة النساء والبنات في الدور والمؤسسات اليهودية شرف كبير، مع ما يهتك من أعراض ويُراق من فضيلة.» ويستطرد بأن هذه الأمور «قد أصبحت في ذلك القضاء يُنظر إليها كأمر طبيعية ليس فيها شيئاً من الغرابة، ولا تُشعرُ بعاطفة من النفور، ولا تدفع إلى غيرة أو حمية.» ويروي الشيخ غريب عن محدثيه بأنه «لا يمر يومٌ إلا وتسمع فيه عن بنت هتكت في دار يهودية، وامرأة خُطفت من بين أحضان زوجها، وروحٌ سُلبت من بين جنبي صاحبها.» ومع ما في هذا الوصف من مبالغة واضحة من حيث الكم، إلا أنه يشير إلى تدنٍ واضح في مستوى القيم والأخلاق والانضباط التي تُعرف بها المجتمعات الإسلامية. وقد جاءت توصيات الشيخ منسجمة مع وصفه لحالة القضاء، إذ أنّ هذه الحالة، حسب رأيه، «لاشك أنها في حاجة إلى علاج سريع فعّال، ونحن لا نملك غير الوعظ والإرشاد فوجب علينا أن نبذله، وجب علينا أن نعمل على حفظ الدين بين المسلمين، قبل أن نحفظه من أعدائه، ومتى عرف الدين أهله فليس لعدوهم عليهم من سبيل.»

التثقيف السياسي في فلسطين في فترة الانتداب البريطاني

قامت مؤسسات المجلس الأعلى بدور أساسي في عمليات التثقيف السياسي في فلسطين تحت إشراف الحاج أمين، وخصوصاً لمواجهة الحركة الصهيونية. وقد كان لجمعيات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التي انتشرت في مدن عديدة دور بارز في هذا المجال. وحسب كتاب أرسله أمين سر الجمعية في غزة، الشيخ عثمان الطباع، للشيخ حسن أبو السعود، أمين السر العام للجمعيات التابعة للمجلس الأعلى، بتاريخ ٣٠/٧/١٩٣٥، فقد قامت الجمعية خلال شهر تموز «بأعمال مشكورة وبذلت الجهد في قرى غزة بمكافحة بيع الأراضي للصهيونيين والإنكار على السماسرة الخائنين، وحض الخطباء والمدرسين على تخصيص دروسهم وخطبهم في ذلك». ²⁶ وجاء في كتاب مؤرخ في ٤/١٢/١٩٣٥ ومرفوع من رئيس الجمعية في غزة، القاضي الشرعي رازم مسمار، إلى رئيس الجمعية المركزية بالقدس الحاج أمين الحسيني، عن أعمال الجمعية بغزة خلال شهري رجب وشعبان ١٣٥٤ هـ (تشرين الأول وتشرين الثاني ١٩٣٥ م)، أن الجمعية شكلت لجنة للوعظ والإرشاد التي وضعت خطة لخطب الجمعة في المساجد، وأن الخطبة الثانية من الشهر كانت «في بيان غدر اليهود (بنو قينقاع وقريضة والنظير) بالرسول صلى الله عليه وسلم وخيانتهم له ونقض عهدهم معه، وحكم سعد بن معاذ رضي الله عنه بهم وغدرهم للمسلمين في هذا العهد بقصد إخراجهم من البلاد والاستيلاء على أماكنهم المقدسة، واستعدادهم. وجاء في الكتاب أيضاً أن الجمعية شكلت لجنة لإنقاذ الأراضي «وهي حريصة كل الحرص على أن لا يتسرب شبر واحد من الأراضي إلى أيدي الأجانب»، ويضيف الكتاب بأن الجمعية لم تقف عند حد التثقيف والتحريض بل إذا علمت بأن هناك صفقة بيع بادر بعض أركان الجمعية بالذهاب إلى القرية والحيلولة بجهدهم في عدم تنفيذ البيع. « ويفخر الكاتب بأنه منذ «الشهر السادس (جمادى الثانية الموافق لشهر أيلول ١٩٣٥) لم نسمع أنه تم شيء من البيوع لليهود في غزة وقضاها». »

وفي التقرير الذي رفعه الشيخ الطباع حول الوعظ والإرشاد خلال شهر رمضان ١٣٥٤ هـ (كانون الأول ١٩٣٥ م)، يذكر أن العلماء والوعاظ تجولوا في القرى حاثين على التمسك بالأراضي، ويضيف بأنه «لم يحدث ما يكدر خاطر سوى بيع قطعة أرض في قرية هوج مساحتها ستمائة دونم تقريباً للسمسار المعروف إسماعيل العزة من قبل أحد الورثة أحمد خيال». ويتابع الشيخ الطباع شارحاً بأن أحمد المذكور روجع في المسألة «من قبل أناس كثيرين، أصدقاء ومحبين، ومن قبل أعضاء الجمعية لعلّه يرتدع أو يرجع عن مكيدته للمسلمين فلم يزد إلا عتواً ونفورا». ويرجع الطباع أسباب قيام أحمد خيال ببيع الأرض لا لسبب الفقر والحاجة، بل لأنه اشترى سابقاً أربعين دونماً بجوار بيارته بألف جنيه. ولكن السبب في بيوع الأراضي التي وقعت في غزة وقضاها هم «الورثة الذين تملكوا البلاد بالجاه المزيف والجبروت.»

يلفت الشيخ حسن أبو السعود أمين السر العام للجمعيات نظر رئيس الجمعية في غزة في رسالة غير مؤرخة بأن لعب الميسر قد انتشر انتشاراً فظيماً في قريتي سمس وبنا «الأمر الذي أصبح يهدد هاتين القريتين الإسلاميتين بالإفلاس، بوقوع أهلها فريسة العداوة والبغضاء، مما يسهل ضياع

أراضيها وانتقالها لأيدي أعداء الإسلام»، ويطلب الشيخ حسن أن تهتم الجمعية بمكافحة هذا الخطر. تستمر متابعة موضوع بيوع الأراضي في داخل المجلس الأعلى، ففي ٣ ذي الحجة ١٣٥٤ = ٢٦ شباط ١٩٣٦، كتب الحاج أمين الحسيني مذكرة للشيخ حسن، أمين السر العام لجمعية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، يقول فيها أنه علم بأن «بيع الأراضي في غزة نشط أخيراً نشاطاً مريعاً». ويطلب «اتخاذ ما يقتضي من الوسائل لمكافحة هذا الخطر الوبيل». وفي ١٨ ذي الحجة = ١٢ آذار ١٩٣٦ كتب الشيخ حسن لرئيس الجمعية في غزة يطلب الاهتمام بالأمر، والإعلام «من أن لآخر بنتيجة جهودكم الطيبة الموفقة في هذا السبيل».

وجاء في تقرير مؤرخ في ٢٦/٣/١٩٣٦، ورفعه رئيس الجمعية بغزة للحاج أمين عن نشاطات الجمعية خلال شهر ذي القعدة ١٣٥٤، الموافق لشباط ١٩٣٦، أن الجمعية نفذت ثلاثة قرارات من قرارات مؤتمر العلماء، الذي انعقد بالقدس بتاريخ ٢٥/١/١٩٣٥ م (٢٠ شوال ١٣٥٤ هـ) برئاسة ورعاية الحاج أمين، وهي: تشجيع المصنوعات الوطنية والحث على مكافحة التبجح والسفور، وجمع مئة جنيه لمساعدة المنكوبين في سورية.

لقد ساهمت دائرة المعاهد الدينية، وهي التي كانت مسؤولة عن تنظيم الوعظ والإرشاد في كافة مناطق فلسطين، بشكل كبير في بناء زعامة الحاج أمين الحسيني عبر السنين،²⁷ ويمكن الحديث في هذا المجال عن الجهود التي قام بها الشيخ علي رشدي عنان، وهو شخصية دينية مصرية أحضرها المفتي من مصر للعمل تحت إشرافه في دائرة المعاهد الدينية. قام الشيخ عنان، والذي كان يُلقب أيضاً بمراد الأصفهاني، بجهود ملحوظة في ربط المجلس الأعلى ورئيسه بعموم الشعب. وقد أشرف عنان على عمل الوعظ في أنحاء فلسطين وعلى نشاطات أخرى، واهتم بالتواصل مع العامة من خلال المراسلة.

يضم أرشيف المجلس ملفاً بعنوان «رسائل الشكر للمواطنين على خدماتهم للمسلمين».²⁸ وفي هذا الملف رسائل متنوعة يمكن تقسيمها إلى قسمين: أولهما رسائل لمتبرعين قاموا ببناء مساجد ومدارس في قرى فلسطين على نفقتهم الخاصة، وثانيهما رسائل لأشخاص ساهموا في محاربة السمسة وبيع الأراضي لليهود. من النوع الأول نجد رسالة من الشيخ علي عنان مؤرخة في ١/٧/١٩٣٥ لرافع الفاهوم²⁹ من قرية إندور، وهو من عائلة الفاهوم التي تمتعت بنفوذ في منطقة الناصرة، يشكره فيها على قيامه بإنشاء مسجد لقريته، ويخبره بأنه رفع هذا الخبر «لسماحة رئيس المجلس الإسلامي الأعلى، فسر سروراً زائداً، وهو يشكركم جزيل الشكر على هذه المبرّة، ويرجو أن تخلدوها مدى الدهر بوقف قطعة أرض يُصرف ريعها على مسجدكم». وهناك رسالة ثانية من الشيخ علي رشدي عنان ليوسف الحاج عنابة من المجدل مؤرخة في ١٨/٩/١٩٣٥ يشكره فيها على شروعه ببناء مسجد في مدينة المجدل على نفقته الخاصة.

27 يشير عزة دروزة في الجزء الثالث من مذكراته إلى قيام اللجنة الثلاثية التي أشرفت على المجلس بعد عزل الحاج أمين بفصل جميع الوعظ الذين عملوا ضمن دائرة المعاهد الدينية. يقول دروزة: "والمفهوم القديم أن الوعظ كانوا وسائل حركة وطنية وشخصية في يد الحاج أمين، ولهذا فالمهمة مبدولة للقضاء على هذه التنظيمات." (أنظر دروزة، مصدر سابق، ج ٣، ص ٤٤٤).

28 ملف رقم ٤/١٥٤٠/٣٥.

29 شكل رافع الفاهوم خلال ثورة ١٩٣٦ فصيلاً من الثوار للقتال ضد الإنجليز، وقد قامت الحكومة باعتقاله ونسف قصره في قرية إندور. والمؤسف أنه قتل لاحقاً سنة ١٩٣٨ خلال الاقتتال الداخلي في صفوف الشعب الفلسطيني بين أنصار استمرار الثورة وبين مناهضيها.

أما النوع الثاني من الرسائل فهناك رسالة من الشيخ عنان مؤرخة في ٦/٤/١٩٣٥ لرئيس وأعضاء جمعية البدو في بئر السبع، يشكرهم فيها على محاربتهم لبيع الأراضي في القضاء، ورسالة لمخاتير قرية دير دبوان قضاء رام الله يشكرهم على مساعدتهم للشيخ شاكر دياب واعظ القضاء في محاربة تسرب أراضي قريتهم لليهود، وفي منع الناس من البيع لهم، ورسالة لمختار قرية جولس، قضاء المجدل، يشكر فيها أهل القرية لأنهم متمسكون بأراضي قريتهم ولم يبيعوا منها شبراً واحداً، ويقول رشدي في رسالته أن هذا الأمر « كان بهمتكم وغيرتكم على الوطن والدين . » وفي الملف رسالة من عنان للشيخ رامز مسمار قاضي غزّة الشرعي، مؤرخة في ٢٦/٦/١٩٣٥، يقول له فيها « لقد كان لجهادكم أنتم ورفقائكم في رحلاتكم المباركة في سبيل مكافحة بيع الأراضي والحث على التمسك بها أثر محمود في نفوس الجميع، وكان هذا كل أملنا في فضيلتكم وفي أصحاب الفضيلة الذين رافقوكم وهو أن تسدوا الفراغ في قضاء غزّة، وأن تنظموا حركة الجهاد طاعة لله وكسباً لرضاه، وعملاً لما قطعتموه على أنفسكم في مؤتمر العلماء³⁰ من دوام الجهاد في هذا السبيل . » وفي نفس الإطار نشير إلى رسالتين مؤرختين في ٦/٤/١٩٣٥ أرسلهما الشيخ عنان: واحدة للشيخ عبد الرحمن أبو ديب من قرية بربرة، قضاء غزّة، يشكره على موقفه الحميد تجاه السماسرة وبائعي الأراضي، ويقول أن له الفضل الأكبر في المحافظة على أراضي القرية. والرسالة الثانية للشيخ حسين أبو ستة في بئر السبع يشكره على إنشائه مدرسة من ماله الخاص وعلى وقوفه بالمرصاد لكل من يحاول خيانة الوطن ببيع شيء من أرضه .

السلطة السياسية للحاج أمين الحسيني وعلاقته بحكومة الانتداب

مجموعة ضخمة من أوراق المجلس الأعلى ذات علاقة بنشاطات الحاج أمين خلال الفترة الممتدة بين ١٩٢١ و١٩٣٧، فالحاج أمين كان يعمل من مكتبه في المجلس، وجل نشاطاته واتصالاته جرت من خلال هذا المكتب . لذا فإن أوراق المجلس تضم مجموعة كبيرة من مراسلاته، سواء التي تسلمها أو أرسلها بتوقيعه، وهي تتعلق بالشؤون الداخلية للمجلس وبشؤون الأوقاف والمقدسات حيث كان للحاج أمين نفوذ قوي فيما يتعلق بقرارات المجلس حول الشؤون المختلفة، وبالذات المالية منها، وجزء منها عبارة عن مراسلات متبادلة بينه وبين حكومة الانتداب حول شؤون المجلس وحول القضايا السياسية، وتتوقف الأوراق المتعلقة بالحاج أمين عند تموز ١٩٣٧، وخلال الفترة ١٩٢١-١٩٣٧ نجد أن الآلاف من الأوراق ذات علاقة مباشرة بالمفتي .

لذا نجد أن تطوير فهم أوسع لنشاطات المفتي العامة ولعلاقته بالإنجليز يمكن أن تتم من خلال الإطلاع على هذه الوثائق ودراستها بعمق، وبشكل مبدئي نستطيع القول أن المفتي في أغلب القضايا المهمة توجه نحو الحوار والتفاهم مع الإدارة الإنجليزية، ولجأ للطلب المباشر منها، وهناك عدة وثائق تدعم استنتاجنا حول هذه القضية، ومنها رسائل متبادلة بين المفتي وبين الأديب والسياسي الإسلامي المعروف شكيب أرسلان، وتوضح هذه الرسائل الموقف الحقيقي للمفتي من

30 يشير لمؤتمر علماء فلسطين الثاني الذي عقد في القدس برئاسة الحاج أمين الحسيني في ذلك العام .

الحكومة الإنجليزية. يقول أرسلان في إحداها « كما أنه أثلج صدري تأكيدكم لي أن الحكومة الإنجليزية لا تعارض في تنفيذ قرارات المؤتمر الإسلامي كما كان قد شاع. » ومنها ما يتعلق بالهجرة اليهودية لفلسطين وشراء الشركات اليهودية للأراضي وتهريب المنظمات الصهيونية للأسلحة. فهناك مثلاً رسالة احتجاج أرسلها المفتي للمندوب السامي في أعقاب اكتشاف عملية التهريب الكبيرة للأسلحة التي اكتشفت في ميناء يافا في أكتوبر (تشرين الأول) عام ١٩٣٥، والتي أثارت موجة سخط شعبي عارم وكانت أحد أسباب خروج الشيخ القسام من حيفا سراً للتحضير والإعداد لإعلان الثورة في فلسطين، وهذه الرسالة تشير للأسلوب الذي نهجه المفتي في التعامل مع بعض القضايا الخطيرة، وفيها يوضح الحاج أمين باسم المجلس الأعلى أنه «آن للحكومة أن تقوم بواجبها بكل حزم، فتسترد أولاً وبدون إهمال صناديق السلاح الرسمية التي وضعتها في المستعمرات، وتقوم ثانياً بحملة واسعة ودقيقة لتفتيش المستعمرات والأحياء اليهودية ومصادرة الأسلحة التي يعتقد العرب أنها أصبحت عزيمة المقدار عندهم، وتضرب ثلثاً بأيد من حديد كل من له علاقة في تهريب السلاح وإدخاله من طرف اليهود ومجرميهم أفراداً كانوا أم هيئات، حفظاً لهيبة الحكومة وقوانينها وسلامة البلاد والأمن العام فيها وتطميناً للعرب الذين هم الآن في أشد حالات القلق والذعر، » ويستطرد بالقول أنه «قد آن للسلطات البريطانية بهذه المناسبة أن تتنبه إلى المخاطر العظيمة التي تهدد سمعتها وتهدد البلاد والعرب معا من جراء الاستمرار في السياسة الصهيونية والسماح بالهجرة اليهودية وتشجيعها. » (التوكيد من الباحث).

وقد ردّ السكرتير العام للحكومة، هاثرهول (Hathor Hall)، في ١٠/١١/١٩٣٥، نيابة عن المندوب السامي البريطاني آرثر ووكهوب (Arthur Wachhaup)، والذي كان وقتها في لندن، يقول: «أود أن أعرفكم أنني تلقيت أمس برفقة من السير آرثر ووكهوب يقول فيها أنه على اتصال تام بالسلطات بخصوص قضية تهريب الأسلحة الأخيرة وأنه قبل أن يغادر لندن سأل عن تقدم التحقيقات. وزاد على ذلك بأنه عمل كل ما يمكن لاقتفاء أثر المهربين وجلبهم إلى القضاء. » ويبدو أن المفتي قد اكتفى برد الحكومة، إذ أنه استمر بالحفاظ على علاقاته الودية مع رجالها، فنجد أنه يوافق على دعوة المندوب السامي له لتناول طعام الغداء يوم السبت الواقع في ١١/١/١٩٣٦، ونجد أنه أيضاً يكتب رسالة تعزية للمندوب السامي في ٢١/١/١٩٣٦ لوفاة «حضرة صاحب الجلالة الملك جورج الخامس،» طالباً من المندوب تقديم التعزية «إلى الأسرة الملكية الجليلة والأمة البريطانية النبيلة على هذا الخطب الفادح الذي تتلقاه جميع النفوس بالحزن وأقسى الألم.» ويستمر المفتي في رسائل الوساطة لدى المندوب السامي، والتي استعرضنا جزءاً منها سابقاً، رغم الأحداث التي وقعت خلال ثورة ١٩٣٦، فنجد أنه يرفع كتاباً للمندوب طالباً تخفيف الحكم الذي صدر بحق مهيب كنعان وذلك نظراً «لصغر سنه وعدم وقوع أي ضرر لأحد من التهمة الموجهة إليه.» وكان قد حُكم بالسجن لمدة ١٠ سنين، ويدعم المفتي طلبه بالقول «إن المعاملة بالرفقة في مثل هذه الظروف من شأنها أن تساعد على تهدئة الأفكار وتطمين النفوس.» وهذه العبارة الأخيرة تدل على أن المفتي كان يعتقد أن بإمكان الحكومة الوصول إلى حالة استقرار سياسي من خلال القيام بخطوات استرضائية للعرب، وهذا يشير أن المفتي بهذه الأفكار كان يفتقد إلى رؤية عميقة وواقعية وصحيحة للعلاقة العضوية التي ربطت بريطانيا بالمشروع الصهيوني، وأنه لم يكن ممكناً فك هذه العلاقة بمجرد الحوار والإقناع.

وهناك وثائق عديدة تبين العلاقة الخاصة التي كانت قائمة بين الحاج أمين وبين المندوب السامي البريطاني آرثر ووكهوب (١٩٣١-١٩٣٨)، ومنها رسائل تتعلق بتبرعات شخصية من قبل ووكهوب لمدرسة الأيتام الإسلامية والتي كانت محط عناية واهتمام الحاج أمين شخصياً³¹، فنجد مثلاً أنه يُرسل بتاريخ ٣٠/١١/١٩٣٣ مبلغ مائة جنيه ويُرسل مبلغاً آخر بقيمة خمسين جنيه في كانون الثاني ١٩٣٤، ومبلغ خمسين جنيه أخرى في كانون الأول من نفس العام. وقد كتب المندوب رسالة مع المبلغ الذي أرسله في ٣٠/١١/١٩٣٣ يقول فيها أنه يقدم هذا المبلغ تعبيراً عن سروره واعتباطه لعودة المفتي لفلسطين «وإني لا أجد فرصة تساعدني على إظهار ابتهاجي بكم أنسب من أن أقدم إعانة لمدرسة الأيتام الإسلامية.» وتدل هذه التبرعات على مسعى المندوب لتوثيق العلاقة بالحاج أمين. إن هذه الوثائق المذكورة أعلاه، وغيرها الكثير مما لم يذكر، تثبت أن الحاج أمين في سياسته العامة اتخذ حتى نشوب الثورة الكبرى ١٩٣٦ سياسة التفاوض ومحاولة التفاهم مع حكومة الانتداب البريطاني، ممثلةً بالمندوب السامي وموظفيها.

علاقة الحاج أمين بالشيخ عز الدين القسام

يوجد ضمن أرشيف المجلس وثائق يمكن لها أن تحسم النقاش حول قضايا اختلفت فيها المصادر التاريخية مثل علاقة الشيخ عز الدين القسام وحركته الثورية بالحاج أمين الحسيني، فالمعروف أن هذه العلاقة تعرضت لروايات مختلفة، إذ تتوزع الآراء بين من يقول أن الحاج أمين الحسيني كان راعياً وداعماً للشيخ القسام (مثل رواية إميل الغوري في كتابه **فلسطين عبر ستين عاماً**³²) وبين من نفى وجود أية علاقة بين الاثنين (مثل صبحي ياسين في كتابه **الثورة العربية الكبرى في فلسطين**³³). ونستطيع أن نقول بكل ثقة أن وثائق المجلس الإسلامي الأعلى لا تشير على الإطلاق إلى وجود أية علاقة خاصة بين الرجلين، ولا أية رعاية من الحاج أمين للقسام، بل إن هناك وثائق عديدة تشير إلى علاقة ضعيفة بين القسام والمجلس الإسلامي الأعلى ورئيسه الحاج أمين. فمن ناحية أولى كانت الجمعية الإسلامية في حيفا هي المشرفة على أوقاف المدينة، وكانت تديرها منفصلة عن إدارة المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى بالقدس، والجمعية هي التي عينت الشيخ القسام خطيباً لجامع الاستقلال فلم يتبع الشيخ من هذه الناحية للمجلس الأعلى. وقد كانت هناك محاولات من المجلس لضم أوقاف حيفا إليه، ففي جلسته بتاريخ ٢٥ صفر ١٣٥٤هـ الموافق ٢٨/٥/١٩٣٥م، اتخذ الأعضاء بناءً على التقرير الشفوي لمدير الأوقاف العام، عزة دروزة، قراراً بشأن أوقاف حيفا وإدارتها، «بضرورة معالجة هذا الموضوع وإنتاجه على وجه يكفل دخول إدارة هذه الأوقاف تحت سلطات المجلس وإدارته أسوة بسائر المناطق، ويفوض سماحة الرئيس (الحاج

31 يشير عجّاج نويهض في كتابه **رجال من فلسطين** (بيروت: منشورات فلسطين المحتلة، ١٩٨١، ص ٣٣٤-٣٣٦) إلى هذه الحقيقة ويبين إنجازات الحاج أمين فيها.

32 صدر عن دار النهار ببيروت في جزأين الأول سنة ١٩٧٢ والثاني سنة ١٩٧٣.

33 صدرت بطبعات عديدة إحداهما عن دار النهار بدمشق دون تاريخ.

أمين) باتخاذ التدابير المقتضية لإقناع رجال الجمعية في حيفا بالتسليم في هذا الأمر.³⁴ وقد فشل المجلس في ضم أوقاف حيفا إليه وبقيت تديرها الجمعية الإسلامية بشكل مستقل.

ومن ناحية ثانية نجد من خلال مراجعة السجلات المتعلقة بالوعظ والإرشاد أن اسم الشيخ القسام لا يظهر ضمن وعاظ المجلس الذين كانوا يتبعون لدائرة المعاهد الدينية ويتوجهون بإرشادات الحاج أمين ومساعديه، ونجد في إحدى وثائق المجلس تفصيلاً حول هذه القضية يستحق الذكر. ففي تقرير رفعه الشيخ محمد فهمي غريب، وكيل مفتش المعاهد الدينية في المجلس، ويعود للعام ١٩٣٥، نجد حديثاً عن زيارته لمدينة حيفا وتفقدته لأحوال المسلمين فيها. ويشير من خلال الحديث إلى أن القسام كان يتسلم مبلغ خمسة جنيهات شهرياً من الجمعية الإسلامية في المدينة مقابل قيامه بالتدريس في مساجدها. ويقول صاحب التقرير أن حيفا «هذه البلد الإسلامية لولا العمال المسلمون فيها والأغراب ما كان لها أي مظهر إسلامي، وهؤلاء يدفعون معهم قليلاً من الناس الآخرين إلى احترام الدين والصلاة والصيام وغير ذلك». ويرى أن حيفا تحتاج لوعاظ قدير «يحفظ هذا الجيش من الأغراب والعمال من طرق الفساد إليهم إن لم يتمكن من إصلاح الآخرين». ويرشح الشيخ غريب في تقريره الشيخ عز الدين القسام لهذه الوظيفة، «فهو على كبر سنه وشيخوخته محترم بين هذه الطبقة، مسموع الكلمة». ويضيف أن عقبة تقف أمام هذا الترشيح، وهي أنه يوجد بين القسام وبين أعضاء الجمعية الإسلامية «ضغائن يرجع سببها إلى جفاف الشيخ وحب إظهار الجمعية سلطتها». ويرى الشيخ غريب أنه يمكن إزالة هذه الضغينة «لأنها لم تتمكن من نفوس الطرفين». ويتطرق إلى قضية الراتب فيقول أنه إذا قام المجلس الإسلامي الأعلى بتعيين الشيخ القسام واعظاً لحيفا بالراتب المقرر في الميزانية فقد تقوم الجمعية الإسلامية بقطع راتبه أو تنقصه، «وفي ذلك ضرر إذ أنه يكون حينئذ بحاجة إلى التفتيش عن تسديد عوزه وحاجته». ويقترح من أجل تلافى هذه العقبة «أن يخبر المجلس الإسلامي الأعلى الجمعية بهذا الشأن ويتفق معها على بقاء راتب الشيخ بعد إزالة ما بينهما». ويرفق مع تقريره طلباً من الشيخ القسام ليتم تعيينه واعظاً للمدينة من قبل المجلس ويقول بأن ذلك التعيين يجب أن يتم بسرعة «فإنني لا أرى هناك أصلح منه لها في الوقت الحاضر». والمعروف أن الحاج أمين الحسيني قد اعتمد بشكل كبير على وظائف المجلس الأعلى من أجل تعيين المقربين إليه والموالين له، كما أنه اعتمد على الوعاظ والمدربين ليقوموا بالدعاية للمجلس وسياساته ولزعامتته، فلو كان الشيخ القسام على علاقة وطيدة وحميمة بالحاج أمين لكان قد تسلم منصباً مرموقاً في دوائر المجلس.

من ناحية ثالثة نجد أن الشيخ القسام يغيب تماماً عن الاجتماعات واللقاءات والمؤتمرات التي عقدها المفتي، ولعل أبرز ما يثير الانتباه في هذا السياق، أن الشيخ لم يحضر المؤتمر الإسلامي العام المنعقد في ٢٧ رجب ١٣٥٠ هـ وفق ٧ كانون الأول سنة ١٩٣١م، ولم يشارك أيضاً في مؤتمر علماء فلسطين الأول الذي عقد بالقدس تحت رئاسة المفتي، يوم الجمعة ٢٠ شوال ١٣٥٣ هـ وفق ١/٢٥/١٩٣٥م³⁵ ولم يعمل بالتالي ضمن جمعيات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التي قرر المؤتمر تنشيطها في أنحاء فلسطين. وهذا الغياب يدل بما لا يقبل الشك بأن القسام عمل

34 سجل قرارات المجلس (٥) جلسة ٢٨/٥/٣٥ قرار رقم ٦٥٦٠.

35 يحوي الملف رقم ١٣/٣١/١،٢/٥٥ من ملفات التراث على كتاب مطبوع بأسماء وأعضاء المؤتمر مع الوظيفة والمهنة ومحل الإقامة والعنوان في القدس أثناء المؤتمر لكل عضو.

بعيداً عن المفتي، وأن نشاطاته لم تكن في إطار التسليم بزعامة المفتي للعلماء المسلمين في فلسطين.

على أن المسألة الوحيدة التي استفاد القسام وجماعته فيها من نفوذ المفتي كانت عام ١٩٣٤م، وهي المتعلقة بعملية نهلال³⁶. ففي ليلة ٢٢/١٢/١٩٣٢ زرعت إحدى الخلايا القسامية، التي كانت تعمل في قرية صفورية، قنبلة من صنع القسامي «أحمد الغلاييني» في منزل حارس مستعمرة نهلال اليهودية، وحين انفجرت القنبلة قتل الحارس «يعقوبي» وابنه الصغير. وفي نهاية النصف الأول من عام ١٩٣٣ قبض الإنجليز على هذه الخلية وحاكموا أفرادها، فحكم على مصطفى علي أحمد الصفوري الذي زرع القنبلة، وعلى أحمد الغلاييني، صانعها، بالإعدام. وقد قدّم المتهمان استئنافاً للمحكمة، فصدّقت المحكمة على الحكم بحق الاثنين في كانون الثاني ١٩٣٤. وتدخلت عدة شخصيات فلسطينية من شمال فلسطين لدى المفتي كي يتوسّط لدى المندوب السامي «ووكهوب»، من أجل تخفيف الحكم على الغلاييني، فكتب المفتي رسالة للمندوب بتاريخ ١٩٣٤/٢/٣م يعلمه فيها بقرار المحكمة بحق المتهمين وأنه من عادته الابتعاد عن التدخل في أحكام المحاكم وعن البحث في القضايا الجزائية. ثم يقول: «ولكنني أجد نفسي مضطراً للكتابة لكم الآن بهذا الموضوع نظراً للإلحاح الكثيرين من أهل الشمال عليّ بأن أكتب لفخامتكم وأفهمكم حقيقة الحال، فقد قابلني عدة وفود من شمال فلسطين ومن الذوات الذين يُعتمد على صدق كلامهم، وأفهموني أنه بناء على معلوماتهم الأكيدة وبناء على درسهم وفحصهم الموضوع من جميع نواحيه يعتقدون أن الحكم على أحمد الغلاييني كان مغلوطاً كل الغلط وأنه مبني على إفادات كاذبة.» ويطلب بناء على هذه المراجعات العديدة السماح له بمقابلته ليشرح تفاصيل ما ورد إليه من الأخبار، وليرجوه استعمال سلطته المخولة إليه، مشيراً إلى حق المندوب في نقض قرار المحكمة أو تخفيفه، ثم يختتم رسالته بالطلب منه «بأن تحققوا الحق في هذا الأمر.»³⁷ ولم ينتظر المندوب السامي الاجتماع بالمفتي لاتخاذ قراره بالقضية، فقرر بناء على طلبه تخفيف حكم الإعدام بحق الغلاييني إلى خمس عشرة سنة. ونفذ حكم الإعدام بمصطفى أحمد. وقدّم المفتي للمندوب في رسالة تالية شكره على العطف الذي شمل به الغلاييني وأعرب عن اعتقاده أن المندوب خدم في هذا العطف العدل خدمة جلييلة.³⁸ ولا نعلم إن كان للقسام دخل في دفع المفتي نحو تقديم وساطته للمندوب أم أن الأمر اقتصر على «الذوات» من الشمال. والمهم في القضية أن المفتي كان مدفوعاً في وساطته خلافاً لرغبته وأنه لم يتطرق لقضية مصطفى أحمد شريك الغلاييني، مما يشير إلى أن لا علاقة له بها من قريب أو بعيد. فحتى هذه الفترة لم يكن المفتي يؤمن بالخيار العسكري للفلسطينيين.

والمؤشر الأخير في هذا الموضوع أن المجلس الأعلى برئاسة الحاج أمين في جلساته التي أعقبت استشهاد الشيخ عز الدين القسام في ٢٠/١١/١٩٣٥ لم يتخذ أي قرار يتعلق بالحادث³⁹،

36 حول العملية وتفاصيلها أنظر كتاب سميح حمودة الوعي والثورة، القدس: جمعية الدراسات العربية ١٩٨٥، ص ٥٦-٥٩.

37 ملف رقم ٥٥/٥٨/٢٨/١٣) المخابرة مع فخامة المندوب-رسالة رئيس المجلس للمندوب في ١٩ شوال ٣٥٢-١٩٣٤/٢/٣.

38 الملف نفسه رسالة المفتي للمندوب ٢٤ شوال ١٣٥٢، ٨ شباط ١٩٣٤م.

39 راجع سجلي قرارات المجلس رقم ٥ ورقم ٦ اللذين يغطيان الفترة بعد استشهاد القسام في يعبد.

ولم يصدر استنكاراً لقتل الإنجليز لهذا العالم المسلم أو يقدم تبرعاً لعائلته أثناء حملة التبرعات التي قامت بها فئات شعبية عديدة لعائلات شهداء معركة يعبد الأربعة وعائلات المعتقلين عقبها، رغم أن المفتي كان يحرص دائماً على القيام بالنشاطات الخيرية ومساعدة المنكوبين والمعتقلين. بل إن المفتي حين بعث إليه المندوب السامي دعوة لتناول طعام الغداء يوم السبت ١١ / ١ / ١٩٣٦، أي بعد أقل من شهرين من استشهاد القسام، أرسل جواباً يشكر فيه المندوب على دعوته ويعلمه بأنه « سيلبّيها بكل سرور. »⁴⁰ كما أنه أرسل بعد شهرين من استشهاد القسام بطاقة عزاء للمندوب السامي بوفاة الملك جورج الخامس مؤرخة في ٢١ / ١ / ١٩٣٦ م، راجياً منه نقل عزائه أيضاً « للأسرة الملكية الجليلة والأمة البريطانية النبيلة على هذا الخطب الفادح الذي تتلقاه جميع النفوس بأشد الحزن وأقصى الألم. »⁴¹

خلاصة

عرّفت هذه الورقة بأوراق المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى في فلسطين وتناولت أهميتها للتأريخ لفلسطين الانتدابية، وبحثت من خلال هذه الأوراق ظهور ونمو زعامة الحاج أمين الحسيني، مفتي القدس ورئيس المجلس منذ ١٩٢١ وحتى خروجه من البلاد في أكتوبر ١٩٣٧. وبيّنت الورقة الظروف الحياتية في المجتمع الفلسطيني، ونشاطات المجلس الأعلى في المجالات الوطنية المختلفة، التي ساهمت في بروز زعامة المفتي، والتوقعات التي توقعها قطاع كبير من الشعب من المجلس ورئيسه، وساهمت في تحديد الدور السياسي والاجتماعي الذي لعبه المجلس. كما وتناولت الورقة دور الوسيط الذي لعبه المفتي بين الشعب وبين الحكومة الانتدابية، وبين الشعب ومؤسسات عربية خارج فلسطين، مما ساهم في تعزيز دوره كممثل مقبول للشعب الفلسطيني. وناقشت الورقة أخيراً ما تشير إليه وثائق المجلس حول طبيعة العلاقة بين الشيخ عز الدين القسام والحاج أمين الحسيني.

40 ملف ٨٥ / ٥,٨ / ٢٨ / ١٣ أنظر فيه بطاقة الدعوة ونسخة عن رد المفتي.

41 الملف نفسه وفيه نسخة بخط المفتي ونسخة كرتونية مطبوعة على الآلة الكاتبة.